مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

تقرير رقابي صادر عن

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

الرقابة على انتخابات الهيئات المحلية – المرحلة الثانية 2022/3/26

رام الله : نيسان 2022

المحتويات

الملخص التنفيذي 3

المقدمة 5

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" كهيئة رقابة 6

المنهجية 7

عدم إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة 8

الانتخابات كحق من حقوق الإنسان 9

أهمية الانتخابات المحلية 10

الملاحظات على قانون الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 : الثغرات القانونية التي قد تشكل مدخلاً محتملاً للفساد الانتخابي 11

الدعاية الانتخابية: (قبل، أثناء، بعد) 13

قبل الدعاية الانتخابية 13

بعد انتهاء فترة الدعاية الانتخابية 13

المناظرات الانتخابية 14

التزكية (التوافق) : القوائم التي ترشحت منفردة وفازت (بتزكية) وعدد من أعضائها من عائلة واحدة 14

القوائم التي ترشحت وهي من ذات العائلة وبعضها يضم أقارب من الدرجة الأولى 16

القوائم التي ترشحت وبعضها ضمت أقارب من الدرجة الأولى والثانية 19

القوائم التي ترشحت باسم حركة "فتح" في نفس الهيئة المحلية 20

القوائم التي ترأستها امرأة 22

براءة الذمة 23

اعتقال مرشحين من قبل الاحتلال 24

المخالفات وأشكالها: 25

الاعتداء على الممتلكات وإطلاق النار بعد إعلان نتائج الانتخابات 26

التوصيات : 27

الملاحق 29

الملخص التنفيذي

بلغ عدد الهيئات المحلية للمرحلة الثانية من الانتخابات المحلية (127)هيئة محلية ، منها (102) هيئة محلية في الضفة الغربية ، تشمل هيئات محلية مصنفة (أ،ب،ج) ،و(25) هيئة محلية في قطاع غزة مصنفة (أ،ب،ج) ، وذلك استناداً لقرار من مجلس الوزراء رقم (126\18) لعام 2021 ، والقاضي إجراء الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية في 26\3\2022.

تسلمت لجنة الانتخابات قرار وزير الحكم المحلي بضم الهيئات المحلية التي لم تترشح فيها أي قائمة انتخابية بالمرحلة الأولى أو تم انسحاب قوائمها بالإضافة إلى بلدية جبع/ جنين التي لم تشارك في انتخابات المرحلة الأولى على الرغم من تقديمها للقوائم (وعددها جميعاً 61) إلى هيئات المرحلة الثانية، وعليه يصبح عدد الهيئات المحلية المشمولة في المرحلة الثانية (102) هيئة محلية في الضفة الغربية فقط ،وهي على النحو التالي : الهيئات التي ترشح فيها أكثر من قائمة فقد بلغ عددها (50) هيئة محلية ، أما الهيئات المحلية التي لم يترشح بها سوى قائمة واحدة مكتملة فقد بلغت (23) هيئة محلية . أما الهيئات التي لم يترشح فيها أي قائمة فقد بلغت (28) هيئة محلية . يضاف لذلك ترشح قائمة واحدة في هيئة محلية ، ولكن القائمة لم تكن تساوي عدد أعضاء الهيئة المحلية . وبموجب قرارات مجلس الوزراء واستناداً لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 وتعديلاته، وضعت لجنة الانتخابات جدول المدد القانونية للانتخابات المحلية2021 للمرحلة الثانية.

بدأت مرحلة تسجيل المرشحين والنشر والاعتراض في صباح يوم السبت الموافق الثامن من كانون الثاني وانتهت يوم الأربعاء بتاريخ 12\1\2022. هذا وفتح باب الترشح يوم الثلاثاء صباحاً بتاريخ 8\2\2022 وامتدت لمدة عشرة أيام وانتهت مساء الخميس بتاريخ 17\2\2022. وبالتزامن مع بدء الدعاية الانتخابية بتاريخ 12\3\2022 تم نشر القوائم النهائية بأسماء مرشحيها واستمرت لمدة (13) يوماً وكان من المقرر أن تنتهي مع بداية يوم الصمت الانتخابي مساء الخميس بتاريخ 24\3\2022.

وفتح (315) مركز اقتراع أبوابه صباح يوم السبت في السادس والعشرين من آذار للعام 2022، و (1203) محطة وصندوق اقتراع وزعت على مراكز الاقتراع في محافظات الضفة الغربية.

حيث بلغت نسبة الاقتراع النهائية (53.69%) من العدد الإجمالي لمن يحق له التصويت، والبالغ (715,413) ناخباً، حيث وصل عدد المقترعين الكلي في جميع الهيئات (377,894) من أصل (715,413) ناخباً وناخبة مؤهلين للاقتراع، كما وبلغت نسبة الأوراق الصحيحة 97% ونسبة الأوراق البيضاء (1%) أما الباطلة فقد بلغت (2%).وبحسب البيانات النهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية، فقد بلغ عدد المقاعد في الهيئات المحلية والتي تمت المنافسة عليها (632) مقعداً، بينما فازت

(23) هيئة محلية بالتزكية، كنتيجة لتقدم قائمة انتخابية واحدة. أما أعلى نسبة تصويت فقد كانت في محافظة سلفيت ما نسبته (77.5 %) ، وأقل نسبة تصويت فهي محافظة رام الله والبيرة (38.4 %)، أما على مستوى الهيئات المحلية فقد كانت أعلى نسبة اقتراع في هيئة ترقوميا المحلية بنسبة (84.96%) من عدد الناخبين (10.972) عدد المقترعين(9.322)، وأقل نسبة اقتراع في هيئة البيرة المحلية (30.40 %) عدد الناخبين (21.440) عدد المقترعين (6.517). أما توزيع الفائزين بالانتخابات حسب الجنس بالاقتراع (82% ذكور) (% 18 إناث). بالتزكية (79 % ذكور).(21 % إناث). الفائزين حسب الفئات العمرية بالاقتراع : من(25–35 عام : 16 %) (من 36–45 عام 25 %) (من 46–55 عام: 28 %). (أكبر من 55: 31 %). بالتزكية: (من 25–35 عام : 17 %).(من 36–45 عام: 33 %). (من 46–55 عام : 34 %). (أكبر من 55: 16 %).

المقدمة

قرار إجراء الانتخابات المحلية على مرحلتين ، كشف من جديد عن عمق الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته ، وعن تأثيرات الانقسام التي تلقي بظلالها على مختلف مناحي الحياة . الأمر الذي أدخل العملية الانتخابية في مأزق التجاذبات السياسية والمصالح الفئوية ، وهدد مرتكزات التنمية السياسية.

وعليه ، يجب أن تجرى الانتخابات المحلية بمواعيدها ، واستناداً للقانون ، متسمة بالنزاهة والشفافية ، وذلك من أجل أن تحقق أهدافها ، باعتبار الانتخابات ليست هدفاً أو غاية بذاتها بقدر ما هي وسيلة من أجل الوصول للمجتمع الديمقراطي من حيث الأطر البنيوية والثقافية والتشريعات والممارسات والحفاظ عليه ، هذا إلى جانب دوريتها واحترام المواعيد الدستورية والقانونية .

تعمل المجالس المحلية المنتخبة على تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية، وتلبية احتياجاته، وهي تعتبر الأداة الناجحة لعملية التنمية المحلية، كعصب رئيسي في عملية التنمية المتكاملة، إذ تقوم المجالس بدور فاعل لقربها من المواطنين والمواطنات ، كما أنها تعتبر حلقة وصل بين المواطن والحكومة المركزية، وعن طريقها يتم تحقيق المشاركة الشعبية واللامركزية، التي تؤدي إلى تحقيق أهداف وبرامج التنمية، وخاصة الريفية منها.

تنظر معظم مؤسسات المجتمع المدني والفصائل الوطنية والإسلامية للجنة الانتخابات المركزية على أنها لجنة حيادية ، ويلاحَظ ذلك من خلال مراقبة الخطاب والأداء الإعلامي وبالذات الحزبي منه، تبدو اللجنة وفي مختلف المراحل، أنها خارج التراشق الإعلامي بين الأطراف المتخاصمة ، فاللجنة منذ تأسيسها نأت بنفسها عن الخلافات السياسية بين الأطراف ، كما أنها لم تكن يوماً من الأيام طرفاً بأي صراع سياسي ، وهي بالعادة تقف على مسافة واحدة من الأطراف دونما محاباة . كما أن لجنة الانتخابات المركزية تعتبر واحدة من المؤسسات الفلسطينية القليلة المستقلة ، على الرغم من الضغوط التي تمارس عليها من عديد من الأطراف الفلسطينية .

لجنة الانتخابات المركزية تعمل قبل كل انتخابات على تهيئة الظروف والمناخ والبيئة الانتخابية المواتية ، وذلك من خلال عقد عديد من اللقاءات مع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ، والأحزاب والفصائل الفلسطينية ، ومختلف أطراف العلاقة . وذلك من أجل إجراء انتخابات تسودها الشفافية والحيادية.

يأتي هذا التقرير كنتيجة لجهود المركز وفريقه في الرقابة على الانتخابات المحلية في مرحلتها الثانية ويتناول التقرير مجموعة من أبرز الخروقات التي اعترت العملية الانتخابية، وعلى وجه الخصوص مرحلة الاقتراع

والتي جرت بتاريخ 26 آذار 2022، يتضمن التقرير منهجية العمل ، والانتخابات كحق من حقوق الإنسان ، عدم إجرائها في قطاع غزة، التزكية (التوافق) : القوائم التي ترشحت منفردة وفازت (بتزكية) وعدد من أعضائها من عائلة واحدة ، القوائم التي ترشحت وهي من ذات العائلة وبعضها يضم أقارب من الدرجة الأولى، القوائم التي ترشحت وبعضها ضمت أقارب من الدرجة الأولى والثانية، القوائم التي ترشحت باسم حركة "فتح" في نفس الهيئة المحلية، الملاحظات على قانون الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 : الثغرات القانونية التي قد تشكل مدخلاً محتملاً للفساد الانتخابي، القوائم التي ترأستها امرأة، براءة الذمة، المخالفات وأشكالها: الاعتداء على الممتلكات وإطلاق النار بعد إعلان نتائج الانتخابات، والتوصيات.

أخيراً يأمل مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "**شمس**" أن يكون إجراء الانتخابات المحلية مقدمة حقيقية لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية كحق دستوري وقانوني ، كما ويثمن المركز جهود لجنة الانتخابات المركزية في إنجاح العملية الانتخابية، فلم يسجل أي خروقات جوهرية من شأنها أن تمس بنزاهة وشفافية العملية الانتخابية ، أو من شأنها أن تؤثر على نتائج الانتخابات ، كما ويثمن المركز تعاون موظفي اللجنة مع مراقبيه .

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" كهيئة رقابة

تم اعتماد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "**شمس**" كهيئة رقابة معتمدة من قبل لجنة الانتخابات المركزية وذلك لموافاة مركز "**شمس**" لشروط هيئة الرقابة.

تكون فريق مركز "**شمس**" الرقابي الميداني من (70) مراقب من كلا الجنسين، خضع مراقبي مركز "شمس" إلى تدريبات مكثفة حول سير العملية الرقابية في مختلف مراحلها، وكذلك الإطار القانوني الناظم لها وذلك لضمان عملية رقابة فعالة، كما وغطى فريق مركز "شمس" الرقابي مختلف محافظات الضفة الغربية .

المنهجية

المنهجية التي اتبعها مركز "شمس" في الرقابة على انتخابات الهيئات المحلية في المرحلة الثانية استندت على:

1. اعتماد مركز "شمس" كهيئة رقابة محلية من قبل لجنة الانتخابات المركزية. واعتماد فريق من (70) مراقباً ومراقبة من مختلف محافظات الضفة الغربية. تم تدريبهم على آليات الرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية بشكل عام، ورصد الدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز بشكل خاص. تناول التدريب الإطار القانوني الناظم لانتخابات الهيئات المحلية، إجراءات الاقتراع والفرز، واجبات وحقوق المراقبين، مدونة سلوك المراقبين، وأهمية الرقابة على الانتخابات وأنواعها.
2. رصد وتوثيق ومتابعة الخروقات للعملية الانتخابية من خلال الرصد الفوري لأي خروقات من قبل الطواقم العاملة والمشرفة على سير الانتخابات والتواصل مع لجنة الانتخابات المركزية وحل أية إشكاليات يمكن متابعتها وحلها خلال يوم الاقتراع.
3. رصد البيئة الانتخابية بشكل عام من خلال متابعة الأجواء السياسية المرافقة للانتخابات، والسياق العام لإجراء انتخابات الهيئات المحلية. والقانون الذي ينظم إجراء انتخابات الهيئات المحلية. ورصد انتهاكات القوائم والأحزاب السياسية والمرشحين.
4. رصد مدى ملائمة الإجراءات المتبعة من قبل لجنة الانتخابات لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. رصد العنف الانتخابي المبني على النوع الاجتماعي إما من خلال رصد حالات منع بعض النساء من الترشح، أو رصد التأثير على إرادة الناخبات في يوم الاقتراع، وأيضاً رصد إخفاء صور النساء عن الملصقات الدعائية لبعض القوائم.

عدم إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة

تلقت لجنة الانتخابات المركزية في الأول من آذار للعام الجاري رسالة من حركة المقاومة الإسلامية – حماس حول موقفها من الانتخابات المحلية، وتضمنت الرسالة بعض الأمور السياسية التي رأت الحركة أنها ضرورية لموافقتها على الانتخابات المحلية وتتمثل في ضمانات خطية بإجراء الانتخابات كما هو مقرر، وأخرى تتعلق بقانون الانتخابات، وتحديداً إلغاء تشكيل محكمة قضايا الانتخابات وإعادة اختصاص البت في الطعون إلى محاكم البداية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ووجه رئيس اللجنة الدكتور حنا ناصر رسالة إلى حركة حماس أشار فيها أن هذه المطالب سياسية وتتطلب مخاطبة المستوى السياسي بشأنها. ولا تملك اللجنة صلاحية البت فيها. وأضاف أنه لحين تحقق ذلك، تعتبر اللجنة موقف حركة (حماس) عدم التمكن من إجراء الانتخابات المحلية في القطاع ولا سيما أن الوقت المتاح قصيراً[1]. وعلى الرغم من إعلان (حماس) مقاطعة الانتخابات ومنعها في قطاع غزة إلا أنها شاركت بالانتخابات بالضفة الغربية عبر قوائم بصفة مستقلة.

يؤكد مركز "**شمس**" أن من حق حركة "حماس" أن لا تشارك في الانتخابات على مختلف مستوياتها ، استناداً لإرادتها السياسية وقراراتها الداخلية، أما وأن تمنع المواطنين والمواطنات ، وقبلهم لجنة الانتخابات المركزية من فتح باب التسجيل وكل إجراءات مراحل العملية الانتخابية، فإن ذلك يعتبر شكل من أشكال الاعتداء، والإجبار القصري، بل انتهاكاً للمادة (2) من القانون الأساسي الفلسطيني ، والتي أكدت أن "الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي". ومخالفة صريحة للمادة (26) من ذات القانون والتي نصت على أن (للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية: التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون).

كما أن قيام حركة "حماس" بتعين لجان لإدارة البلديات في قطاع غزة والبالغ عدد (25) هيئة محلية مصنفة (أ،ب،ج)، هو أيضاً يندرج في إطار الاستئثار، والسيطرة، ومصادرة لإرادة المواطنين، وحقهم باختيار ممثليهم/ن عن طريق الانتخابات المباشرة والسرية، إن هذا التعيين القسري، سيكون له تداعياته على مجمل الخدمات التي تقدمها تلك الهيئات للمواطنين في قطاع غزة، وعلى نوعية وطبيعة تلك الخدمات، وما يرافق ذلك من شفافية ونزاهة في تقديم تلك الخدمات. إن هذا التعيين وبهذا الشكل المنفرد سيضعف دور المواطنين والمواطنات، لا سيما لجهة المساءلة المجتمعية ، وقيم المواطنة.

يدعو مركز "شمس" حركة "حماس" للتراجع عن موقفها القاضي بمنع إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة ، وتمكين لجنة الانتخابات المركزية ، من القيام بمختلف الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية في

[1] لجنة الانتخابات المركزية، لجنة الانتخابات المركزية من حركة حماس ردا بخصوص الانتخابات المحلية، 2 كانون الثاني 2022. https://cutt.us/UfTw8

قطاع غزة بشكل فوري ، بدءً من فتح مراكز تسجيل الناخبين وانتهاءً بإجراء الانتخابات المحلية لجميع الهيئات المحلية في قطاع غزة .

وفي هذا الصدد يؤكد مركز "**شمس**" إن مجمل القضايا التي طرحتها مختلف الأطراف حول إجراء الانتخابات المحلية على مرحلتين ، وعلى الرغم من الملاحظات التي قدمت حول الموضوع ، وبصرف النظر عن مدى قانونية ومنطقية ما طرحته مختلف الأطراف، من مطالب، إلا أن كل ذلك يجب ألا يكون سبباً أو معيقاً أو مبرراً لعدم إجراء الانتخابات في جل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الانتخابات كحق من حقوق الإنسان

يعتبر الانتخاب حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وذلك حسب المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (23) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.والمادة (13) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، حيث تؤكد المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على :

1. لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.
2. لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.
3. إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

ويعني ذلك أن مفهوم الشؤون العامة يعني تقديم الخدمة لجميع أفراد المجتمع دونما تمييز، إلى جانب المشاركة في تحمل المسؤوليات في تلك الشؤون وإدارتنا. وذلك من خلال إتاحة المجال أمام الجميع للمشاركة في الإدارة العامة للدولة، وهذا الأمر يتجلى بالشكل المباشر، أما إذا كان الأمر بطريقة غير مباشرة فإنه يعني تمثيل هؤلاء الناس وذلك من خلال إدارة شؤون البلاد عن طريق الانتخابات الحرة، وعليه إذا كان من الممكن إدارة شؤون البلاد من خلال الانتخابات، والتي تعبر عن إرادة حرة للناس. فإن ذلك يعني أن تكون هذه الانتخابات قائمة على أساس الاختيار الحر، أما إذا كانت إدارة شؤون البلاد قائمة على أساس القسر والإكراه والتعيين والفرض فإن ذلك يعني منعاً للحرية وتقيداً لها ومصادرة لحقوق الناس، مما يعني انتقاصاً للإرادة الشعبية وتضيقاً ومنعاً لها.

وإذا كان البعض يرى أن حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلد هو حق أساس يجب أن يصان لكل فرد من أفراد المجتمع. إلا أن المشاركة المباشرة به تقتضي وجود مواصفات ومؤهلات وكفاءات معينة في الفرد لتمكنه من القيام بدوره، وإذا كان هذا يعني الشخص الذي سيخوض الانتخابات بطريقة ديمقراطية فكيف لنا أن نتصور التعيينات في المجالس القروية والبلدية، والتي لا تستند إلى أي أساس موضوعي سوى الانتماء السياسي والقوة الاقتصادية والبعد العشائري. إن كل هذا وذاك سيؤدي في نهاية المطاف إلى فوضى واضطراب وفساد اجتماعي في هذه التجمعات.

وعند الحديث عن الحقوق والحريات السياسية فإن ذلك يعني في المصطلح الدستوري أن تكون الأمة مصدر السلطات وصاحبة السيادة العليا في شؤون الحكم سواء من خلال اختيار ممثلين عنها ومراقبتهم ومحاسبتهم ومشاركتهم بل وعزلهم، وبالتالي فإن الحريات والحقوق السياسية لا تنفصل عن النظم الديمقراطية باعتبار ذلك صبغة للحكم وإدارة الشؤون العامة للبلد، فعن طريقها يتمكن الناس من ممارسة حقوقهم وحرياتهم وممارسة هذا الحق ديمقراطياً يرجع أصل السلطة ومصدرها إلى الإدارة العامة للأمة.

أهمية الانتخابات المحلية

1. تفعيل المشاركة السياسية للشباب والشابات والنساء. فالانتخابات اليوم حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز مفهوم المشاركة بين الشباب الذي ينبع من كون هناك أعداد كبيرة من الشباب لم تمارس حقها الانتخابي، فاليوم الشباب والشابات اللذين يبلغون 32 عاماً لم يشاركوا بأي انتخابات تشريعية أو رئاسية.
2. من الناحية العملية، تكمن أهمية الانتخابات في أنها تفعّل المشاركة للمواطنين عبر منح حق الاقتراع لجموع الناخبين (الشعب) مصدر السلطات.
3. كما أنها تقلل من حالة الفراغ السياسي وتحمي من تبعاته.
4. تساعد على المشاركة والإبداع والتطور والنماء. وتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية بأبعادها المختلفة.
5. رفع وعي المواطنين وإخراجهم من حالة اللامبالاة اتجاه العملية الانتخابية بكل مراحلها إلى المشاركة بشكل أكثر فاعلية.
6. كما أن الانتخابات هي بمثابة ضامن لحماية النسيج الأهلي والتماسك الاجتماعي وتجنب المجتمع المحلي الأزمات والاحتقان والمشاكل الداخلية.

7. تغيير النظرة السلبية للشباب والشابات حول مفاهيم المشاركة من خلال إيجاد حركة اجتماعية تدافع عن هذه المبادئ.
8. كما أنها تجنب المجتمع المزيد من الأزمات بما فيها أزمة الهوية والمواطنة والانتماء، من خلال القبول بنتائج صناديق الاقتراع وثقته بعملية الانتخاب وبدوره الفاعل في إفراز طبقة الحكم.
9. ركيزة أساسية من ركائز الدولة الديمقراطية.

الملاحظات على قانون الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 : الثغرات القانونية التي قد تشكل مدخلاً محتملاً للفساد الانتخابي

الانتخابات بكل مستوياتها ومن أجل أن تحقق أهدافها بحاجة إلى نظام انتخابي متوافق عليه سياسياً وحزبياً ومجتمعياً ، وبدون ذلك النظام ، تصبح أداة من أدوات الهيمنة لحزب أو لمجموعة على مقدرات الدولة ومؤسساتها ، لذا فإن النظام الانتخابي هو ضمانة لمشاركة الجميع في العملية الانتخابية على قدم وساق. وعلى الرغم من وجود العديد من النظم الانتخابية ، إلا أن تطبيق هذا النظام أو ذاك في المجتمعات المختلفة يرتبط بطبيعة وشكل النظام السياسي وبوجود الأقليات وبعدد السكان وبشكل الدولة ، ومع العلم أنه لا يمكن الجزم أن هناك نظاماً انتخابياً أفضل من الآخر ، فلكل نظام ايجابيته وسلبياته. ومع ذلك يجب أن يعبر النظام الانتخابي عن واقع الحياة السياسية والحزبية في الدولة ، وأن يساعد في تنمية الحياة السياسية والاقتصادية وتطورها ، هذا إلى جانب تعزيز السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي ، من خلال القبول بنتائج صناديق الاقتراع ، وما يرتبط بها من تداول سلمي للسلطة .

يمكن القول أن هناك مجموعة كبيرة من الثغرات القانونية التي يمكن أن تكون مدخلاً للفساد الانتخابي . فقانون الانتخابات المحلية رقم (10) لسنة 2005 ، الذي أقر على عجل ، إذ جرى إقراره في جلسة واحدة بالقراءات الثلاث ، وقانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة 2005 ، لم يطرح للنقاش المجتمعي . وقرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 محل رفض من غالبية مؤسسات المجتمع المدني والفصائل.

فالقوانين لم تلزم المرشح/ة أو القائمة بتقديم كشف بأسماء المودعين والمتبرعين في الحسابات المصرفية الخاصة بالدعاية الانتخابية . كما لم تشرط القوانين أو لجنة الانتخابات وجود نموذج لتسجيل الأنشطة ومقدار المصاريف عليها ، كما أغفل القانون مراقبة كافة حسابات المرشح لفترة سابقة على هذه الانتخابات حتى تستطيع اللجنة الوقوف على مدى مشروعية هذه الأموال الموجودة في ذمته المالية حتى تتوفر الشفافية في مصادر دخله .

كما لم يحدد القانون حد أقصى للتبرع من قبل الأشخاص الاعتباريين، أو من أفراد العائلة الواحدة لذات المرشح/ة القائمة. كما لم ينص القانون على إلزام المرشح/ة القائمة بتقديم كشف بأعضاء حملته الذين يتقاضون أجراً. كما أن القانون لم يلزم لجنة الانتخابات المركزية الجهة المشرفة على الانتخابات بنشر الكشوف الحسابية التي تقدم إليها من المرشحين عن أوجه تمويل حملاتهم وأوجه الإنفاق على نشاطات الدعاية حتى يستطيع الناخبين الاطلاع عليها .

صحيحٌ أن التشريعات الفلسطينية تنص على حظر التمويل الأجنبي والرشاوى الانتخابية ، وتحديد سقف معين للإنفاق على الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية والتشريعية ، ولكنها لا تنص على أسقف أعلى أو أدنى للدعاية الانتخابية في الانتخابات المحلية ، ومع ذلك هناك جملة من التحديات التي تواجه تمويل الحملات الانتخابية في فلسطين، ومنها عدم وجود آليات ووسائل للرقابة على تمويل الحملات في ظل اكتفاء لجنة الانتخابات تقديم القوائم الانتخابية لحساباتها المالية خلال شهر من انتهاء الحملة . ومن التحديات التي تواجه شفافية ونزاهة تمويل الحملات الانتخابية مدى القدرة على الحصول على المعلومات التي يجب أن تكون متاحة لجميع المواطنين .

النصوص الواردة في قوانين الانتخابات الفلسطينية هي غير قادرة على مواجهة الفساد في الدعاية الانتخابية باعتباره أحد أشكال الفساد الانتخابي . مما يجعلها تشكل مدخلاً ليس فقط للفساد الانتخابي، بل لما هو أبعد هو الفساد السياسي. كما لم يحظر القانون ترشيح أعضاء الحكومة لأنفسهم لانتخابات الهيئات المحلية وهم على رأس عملهم •. أو تحديد فترة رئيس الهيئة المحلية لدورتين متتاليتين، أو اشتراط المؤهل العلمي لرئيس الهيئة المحلية أو في كيفية التصرف في المبلغ المتبقي من الحملة الانتخابية.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 2014/4/1 ، والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 2014/5/2 ، أصبح من الضروري والواجب عليها الاستجابة للالتزامات التي نصت عليها المعاهدة والتركيز على الأطر القانونية والعملية في هذا الاتجاه ، على المستوى التشريعي جرت العديد من التعديلات منها تعديلات لقانون مكافحة الفساد إلا أن خطوات أخرى ضرورية في هذا الإطار لم يتم اتخاذها بعد ، لا سيما إنفاذ الالتزامات المتعلقة بنزاهة وشفافية الانتخابات والتمويل الانتخابي ، حيث دعت المادة (7) الفقرة (2،3،4) من الاتفاقية الدول الأطراف للقيام بمزيد من التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية ، من أجل تعزيز شفافية تمويل الترشيح للانتخابات ، وأيضاً تمويل الأحزاب

• . وزير المواصلات السابق المهندس سميح طبيلة ، ترشح لانتخابات بلدية نابلس التي جرت في العام 2017 هو على رأس عمله كوزير ، وذلك ضمن قائمة نابلس الموحدة ، ضمن اتفاق مع الحاج عدلي يعيش ، على التناوب على رئاسة البلدية .

السياسية ، بما يضمن نزاهة العملية الانتخابية ، والحد من الفساد ، وبالتالي لا بد من مواءمة التشريعات الفلسطينية بشكل كامل وكلي مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

هناك تجاهل للتوصيات والمطالبات التي تقوم بتقديمها مؤسسات المجتمع المدني حول التحديات التي تواجه الانتخابات المحلية والقانون الناظم لها ، بما فيها النظام الانتخابي المعمول به حالياً .إن عدم التعاطي مع ملاحظات وتوصيات المجتمع المدني فيما يخص إجراء التعديلات على قانون الهيئات المحلية ، قد يعتبر مؤشراً على وجود إرادة منتفعة من بقاء الثغرات القانونية ، ومن تحجيم دور اللجنة، رغبةً في إبقاء البيئة الانتخابية ضبابية ومرنة بما يسمح بالتدخل فيها وفي إبقاء اللجنة أضعف من مواجهة شبهات الفساد وتجاوزات التمويل السياسي والدعاية الانتخابية وسقفها وتدخلات السلطة التنفيذية خلافاً للقانون .

الدعاية الانتخابية: (قبل، أثناء، بعد)

قبل الدعاية الانتخابية

رصد طاقم مركز "شمس" قيام بعض المرشحين والقوائم الانتخابية بنشر دعايتهم الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعي قبل الموعد المقرر لبدء الدعاية الانتخابية من قبل لجنة الانتخابات المركزية .

إخفاء صور النساء

رصد طاقم مركز "شمس" قيام بعض القوائم الانتخابية بإخفاء صور النساء المرشحات أثناء الدعاية الانتخابية في البوسترات واليافطات المعلقة والمنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة .

بعد انتهاء فترة الدعاية الانتخابية

رصد مركز "شمس" استمرار بعض القوائم الانتخابية بدعايتهم الانتخابية في يوم الصمت الانتخابي من خلال الاستمرار بنشر الدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي وفي الشوارع العامة وعلى السيارات التي تجوب المناطق، وأيضاً في يوم الاقتراع، استمرار الدعاية الانتخابية للقوائم المختلفة في العديد من التجمعات ومحيط مراكز الاقتراع و أمامها وداخلها، من خلال استمرار وجود اليافطات المعلقة والأعلام للقوائم الانتخابية والملصقات على السيارات وفي محيط مركز الاقتراع وداخله على الأبواب، قيام بعض المرشحين ووكلاء بعض القوائم بلبس الفستات التي تدل على المرشح والوشاحات الملونة التي تشير لقائمتهم الانتخابية داخل مراكز الاقتراع (لوحظ في حلحول ، رام الله، وبيرزيت)، توزيع البروشورات على الناخبين داخل مراكز الاقتراع. واستمرار الدعاية الانتخابية عبر منصات التواصل الاجتماعي في يوم الاقتراع وعلى وجه الخصوص موقع (Facebook) من خلال الإعلانات الممولة .

كما لاحظ المركز لبس بعض طواقم لجنة الانتخابات للكوفية (تعتبر رمز لبعض القوائم).

المناظرات الانتخابية

على الرغم من أهمية المناظرات الانتخابية وضرورة شرح كل قائمة لبرنامجها الانتخابي وحقها في عرض دعايتها الانتخابية والوصول إلى الناس والحوار المباشر ما بين المرشحين والمواطنين بشكل مباشر إلا أن بعض رؤساء القوائم صدر عنهم تصريحات صادمة وغير مقبولة وذات بعد عنصري ، تفوح منها رائحة خطاب كراهية ، حيث جرت العادة والعرف أن يكون رئيس الهيئة المحلية من نفس البلد والعائلات الأصيلة وليس من الغرباء، إذ أن ذلك ينم عن جهل وله علاقة بتعميق حالة الانقسام والتشظي، والذي يتنافى مع وثيقة الاستقلال الفلسطينية التي تدعو للمساواة وعدم التمييز، والذي يخالف المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني التي تؤكد على المساواة التامة بين الفلسطينيين دونما تمييز، وأيضاً تتنافى المادة (7) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005 في تعديلاته.

التزكية (التوافق): القوائم التي ترشحت منفردة وفازت (بتزكية) وعدد من أعضائها من عائلة واحدة

عبر مركز "شمس" ، وفي أكثر من مناسبة ، عن رفضه المطلق للذهاب للتزكية كبديل عن الانتخابات ، وأوضح في كل مرة ، أن التزكية هي مصادرة لإرادة المواطنين/ات ، وأن التزكية تشكل مدخلاً محتملاً للفساد الانتخابي ، كما وشدد مركز "شمس" في تقاريره وبياناته واجتماعاته مع أطراف العلاقة ، على تأييده المطلق والكامل لتقارير لجنة الانتخابات المركزية ، التي صدرت عقب إجراء الانتخابات المحلية في العام 2012 و 2017، على أن التزكية باتت تشكل خطورة ومأزقاً لعملية التحول الديمقراطي ، الأمر الذي يستدعي قراراً من جهات الاختصاص بوضع حد لظاهرة التزكية المقلقة ، بآلية يتم الاتفاق عليها.

يشدد مركز "شمس" على أن التزكية تعني مصادرة وسلب لإرادة الناخبين والمرشحين في آن واحد، وفرض أسماء على المواطنين، وتجاهل لمبدأ الشعب مصدر السلطات. باعتبار أن التزكية هي شكل من أشكال التعيين والفرض ، بل أنها تصادر وتقمع حرية الرأي والتعبير،وتمنع الناخبين من أن يختاروا ممثليهم بحرية دون أي تدخل خارجي،وعليه ، تتجلى التزكية وتتمركز وتتمظهر كنقيض للانتخابات .هذا عدا أنها تتعارض مع أهم المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الانتخابات،وهي الاختيار بسرية دونما تدخل.

من بين (102) هيئة محلية ، فازت (23) هيئة محلية بتزكية ، بينها هيئات محلية كبيرة مثل قباطية في محافظة جنين ، والرام في محافظة القدس ، وسلواد في محافظة رام الله والبيرة ، مقابل (50) هيئة محلية ترشحت فيها أكثر من قائمة، و 28) هيئة لم تترشح بها أي قائمة ، وهيئة محلية تقدمت بها قائمة صحيحة من الناحية القانونية ، ولكنها غير مكتملة. جاءت الكثير من القوائم التي فازت بالتزكية بصبغة عائلية بحيث كان كل أو معظم أعضائها من عائلة واحدة. على سبيل المثال لا الحصر:

جدول رقم (1) يبن القوائم التي ترشحت منفردة وفازت (بالتزكية) وعدد من أعضائها من عائلة واحدة

الرقم	اسم القائمة	الهيئة المحلية	المحافظة	عدد المرشحين/ات	اسم العائلة	الصفة التنظيمية
.1	الاتحاد والانتماء	بيت عور الفوقا المحلية	رام الله	9	منهم (4) من عائلة سمارة ،و (3) من عائلة طليب	مستقبل
.2	سلواد الموحدة	سلود	رام الله	13	منهم (9) من عائلة حماد ، (2) من عائلة عياد	مستقبل
.3	كتلة البناء والتحرير	شبتين	رام الله	9	(6) من عائلة ذيب	فتح
.4	كتلة البناء والتحرير	الرشايدة	بيت لحم	9	(8) من عائلة الرشايدة	فتح
.5	البناء والتحرير	بيت الروش الفوقا المحلية	الخليل	9	(6) من عائلة الحريبات	فتح
.6	كتلة البناء والتحرير	المنيا	بيت لحم	9	(4) من عائلة كوازبة ،و(2) من عائلة الفروخ	فتح
.7	كتلة البناء والتحرير	مثلث الشهداء	جنين	9	(3) من عائلة وشاحي ،(3)من عائلة عصعوص	فتح
.8	كتلة البناء والتحرير	المطلة	جنين	9	(9) من عائلة البزور	فتح

القوائم التي ترشحت وهي من ذات العائلة وبعضها يضم أقارب من الدرجة الأولى

قانون الانتخابات المحلية رقم (10) لسنة 2005 ، لم يحظر ترشح الأقارب ، أو تشكل القوائم العائلية لخوض الانتخابات المحلية ، في الوقت الذي حظر قانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000 وجود أقارب من الدرجة الأولى والثانية في الهيئة التأسيسية أو في مجلس الإدارة ، وذلك تجنباً للتضارب المصالح أو شبهات الفساد ، لا يختلف أثنين أن مخاطر الفساد وتضارب المصالح في الهيئات المحلية أكبر وأكثر من الجمعيات الخيرية ، بسبب إدارة الهيئات المحلية لملفات كبيرة مثل الأراضي ، ورخص البناء ، ومشاريع البنية التحتية ، وبناء المدارس ، ومنح التراخيص اللازمة لعديد من القطاعات ...الخ. وبالتالي إذا كان قصد المشرع الفلسطيني عندما سن قانون الجمعيات هو الحفاظ على المال العام ، ومكافحة الفساد وتضارب المصالح ، فمن باب أولى أن يكون ذلك في الهيئات المحلية ، التي يصل ما تديره من أموال إلى مئات الملايين .

في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية ، ترشحت (46) قائمة انتخابية من أصل(234) قائمة ، كقوائم عائلية ، حيث ضمت مرشحين ومرشحات (من 4 إلى 10) مرشحين ومرشحات من ذات العائلة أي أن بعض العائلات شكلت أغلبية في القائمة ، كما أن هناك عدد من القوائم ترشح بها (3) مرشحين ومرشحات فما دون . كما أن هناك عدد من العائلات التي كان لها أكثر من قائمة في ذات الهيئة المحلية تتنافس على الانتخابات المحلية . الجدول أدناه يبين القوائم المشكلة من العائلات.

جدول رقم (2) القوائم التي ترشحت وهي من ذات العائلة وبعضها يضم أقارب من الدرجة الأولى

الرقم	اسم القائمة	الهيئة المحلية	المحافظة	عدد المرشحين/ات	عدد المرشحين من نفس العائلة	صفة القرابة	الصفة التنظيمية
.1	يعبد للجميع	يعبد	جنين	9	(8) من عائلة عطاطرة	منهم شقيقين	مستقل
.2	البناء والتحرير	المطلة	جنين	9	(9) من عائلة البزور	أبناء عم	فتح
.3	الوفاء للأسرى والشهداء	طمون	طوباس	8	(5) من عائلة بشارات، (2)من عائلة أبو ريحان	/	مستقل
.4	لطمون العهد والوفاء	طمون	طوباس	9	(6) من عائلة بني عودة ،(2) من عائلة بشارات	/	مستقل
.5	الشرق	طمون	طوباس	9	(5) من عائلة بني عودة ،(2) من عائلة بشارات	/	مستقل
.6	العطاء	طمون	طوباس	8	(3) من عائلة بني عودة ، 3 من عائلة بشارات	/	مستقل

.7	أبناء البلد	طمون	طوباس	7	(6) من عائلة بني عودة	/	الجبهة الشعبية ، فدا
.8	النماء	طمون	طوباس	11	(8) من عائلة بني عودة	/	مستقل
.9	الغد المشرق	طمون	طوباس	10	(7) من عائلة بشارات ،2 من عائلة بني عودة	/	مستقل
.10	أبناء طمون	طمون	طوباس	10	(6) من عائلة بشارات ،(3)من عائلة بني عودة	/	مستقل
.11	النهضة	طوباس	طوباس	10	(7)من عائلة دراغمة ،(3)من عائلة صوافطة	/	مستقل
.12	شهداء طوباس	طوباس	طوباس	11	(9)من عائلة دراغمة	/	مستقل
.13	الوفاء	طوباس	طوباس	9	(6) من عائلة صوافطة	/	مستقل
.14	الفجر	طوباس	طوباس	6	(6) من عائلة دراغمة وأفخاد العائلة	/	مستقل
.15	الغد المشرق	بيت فوريك	نابلس	8	(4) من عائلة حنني	/	مستقل
.16	شهداء بيتا الموحدة	بيتا	نابلس	6	(4) من عائلة دويكات	/	الجبهة الديمقراطية
.17	جالود للتطوير	جالود	نابلس	9	(7)من عائلة حج محمد	/	مستقل
.18	كتلة البناء والتحرير	جالود	نابلس	9	(7)من عائلة حج محمد	/	فتح
.19	الزيتونة	بيرزيت	رام الله	9	(5) من عائلة وشحة ، و(2) من عائلة حمد	/	مستقل
.20	أبناء أل أبو عواد	بيرزيت	رام الله	7	(7) من عائلة أبو عواد	/	مستقل
.21	عطارة أولا	عطارة	رام الله	11	(6) من عائلة قدادحة	/	مستقل
.22	كتلة البناء والتحرير	المنيا	بيت لحم	9	(4) من عائلة الكوازبة	/	فتح
.23	كتلة القدس	إذنا	الخليل	8	(6) من عائلة سليميه	/	مستقل
.24	معا نستطيع	السموع	الخليل	8	(4) من عائلة حوامدة	/	مستقل
.25	الوفاء والكرامة	السموع	الخليل	7	(6) من عائلة دغامين	/	مستقل
.26	الوفاء	الشيوخ	الخليل	13	(8) من عائلة الحلايقة	/	مستقل
.27	شهداء الشيوخ	الشيوخ	الخليل	8	(6) من عائلة عيايده	/	مستقل

.28	كتلة العطاء	الشيوخ	الخليل	8	(4) من عائلة الحلايقة	/	مستقل
.29	المستقبل	الشيوخ	الخليل	8	(4)عائلةعويضات،و(2) من هائلة الوراسنة	/	مستقل
.30	الأحرار – الظاهرية	الظاهرية	الخليل	7	(4) من عائلة الهوارين	/	مستقل
.31	العدل والبناء	بني نعيم	الخليل	8	(8) من عائلة زيدات	/	مستقل
.32	بيت أولا الجديدة	بيت أولا	الخليل	8	(8) من عائلة العملة	/	مستقل
.33	نبض البلد	بيت أولا	الخليل	8	(5) من عائلة العملة	/	مستقل
.34	الازدهار والتنمية	بيت أولا	الخليل	10	(8) من عائلة العدم	/	مستقل
.35	**ترقوميا المستقبل**	ترقوميا	الخليل	10	(10) من عائلة طنينة	/	مستقل
.36	**غدا للتمنية والتطوير**	ترقوميا	الخليل	9	(9) من عائلة طنينة	/	مستقل
.37	ترقوميا المهنية	ترقوميا	الخليل	10	(6) من عائلة قباجة	/	مستقل
.38	**الشهيد ياسر عرفات**	ترقوميا	الخليل	10	(5) من عائلة فطافطة	/	مستقل
.39	الوحدة	ترقوميا	الخليل	8	(4) من عائلة غريب، (4)من عائلة دبابسه	/	مستقل
.40	البناء والتحرير	تفوح	الخليل	13	(5) من عائلة ازريقات ،(4)من عائلة الطردة (2) من عائلة خمايسة	/	حركة فتح
.41	تفوح المستقبل	تفوح	الخليل	9	(8) من عائلة ازريقات	/	مستقل
.42	الطردة	تفوح	الخليل	8	(8) من عائلة الطردة	/	مستقل
.43	**حلحول المستقبل**	حلحول	الخليل	10	(4) من عائلة كراكة	/	مستقل
.44	**الكفاءات الشبابية**	سعير	الخليل	7	(4) من عائلة الشلالدة	/	مستقل
.45	كتلة التوافق الوطني للبناء والتحرير	سعير	الخليل	13	(4) من عائلة الشلالدة	/	حركة فتح والجبهة الديمقراطية
.46	سعير للجميع	سعير	الخليل	9	(3) من عائلة الشلالدة ، (3) من عائلة الفروخ	/	مستقل

القوائم التي ترشحت وبعضها ضم أقارب من الدرجة الأولى والثانية

هناك عدد من القوائم التي ترشحت من عدد من العائلات والأحزاب السياسية ، ولوحظ أن هناك عدد من القوائم تضم في تركيبتها أقارب من الدرجة الأولى والثانية . الجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول رقم (3) يبين القوائم التي ترشحت وبعضها ضمت أقارب من الدرجة الأولى والثانية

الرقم	اسم القائمة	الهيئة المحلية	المحافظة	صفة القرابة	الصفة التنظيمية
.1	العطاء	يعبد	جنين	منهم شقيقين	مستقل
.2	القدس	يعبد	جنين	منهم شقيقين	مستقل
.3	المستقبل	يعبد	جنين	الوالد وابنه	مستقل
.4	يامون العطاء	اليامون	جنين	شقيق وشقيقة	مستقل
.5	الوفاء الشبابية	اليامون	جنين	شقيق وشقيقة ، وأبناء عم	مستقل
.6	غداً للتنمية والتطوير	ترقوميا	الخليل	أب وأبنته،وأثنين أبناء عم	مستقل

القوائم التي ترشحت باسم حركة "فتح" في نفس الهيئة المحلية

لأول مرة تقوم حركة "فتح" بترشيح أكثر من قائمة في ذات الهيئة المحلية تحمل ذات الصفة التنظيمية في الخانة المخصصة لذلك في نموذج الترشح الرسمي الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية ، وذلك بعد إقرار قانون انتخاب الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005.

يخطئ من يعتقد أن ذلك يندرج في إطار إستراتيجية جديدة تنتهجها الحركة ، وذلك من أجل الفوز بأغلبية مقاعد الهيئات المحلية . صحيح أن قانون الانتخابات لم يحظر ذلك ، ولكن يمكن تصنيف ذلك بأنه التفاف على القانون ، كما يتنافى ذلك وتكافؤ الفرص ، فالمتابع لمرحلة الترشح للانتخابات المحلية يصل إلى نتيجة أن حركة "فتح" ذهبت لهذا الخيار بسبب عدم اتفاق أعضائها على قائمة واحدة ، يضاف لذلك اختلافهم على ترتيب الأسماء داخل القائمة ، هذا إلى جانب الخلافات التنظيمية والعائلية بين أبناء التنظيم الواحد في عديد من البلدات والمدن ، فحركة "فتح" تعاني من عدم قدرتها على السيطرة على أعضائها ، يضاف لذلك الانقسامات الداخلية وحالة الشرذمة التي تعيشها الحركة في عدد من القرى والبلدات والمدن والمخيمات ، الأمر الذي يعني عدم التزام أبناء الحركة بالقرارات الصادرة عن الهيئات التنظيمية خاصة في موضوع المشاركة من عدمه في الانتخابات المحلية . الأمر الذي أدى إلى ترشيح أكثر من قائمة في ذات الهيئة المحلية باسم حركة "فتح" كمخرج من المأزق. يذكر أن هناك (8) هيئات محلية ترشحت أكثر من قائمة لحركة "فتح" ، منها على سبيل المثال مدينة سلفيت ، يطا ، دورا . الجدول أدناه يبين الهيئات المحلية التي ترشحت بها أكثر من قائمة باسم حركة "فتح"

جدول رقم (4) يبين القوائم التي ترشحت باسم حركة "فتح" في نفس الهيئة المحلية

الرقم	اسم القائمة	الهيئة المحلية	المحافظة	الصفة التنظيمية
.1	الشهيد ياسر عرفات –أبو عمار	العيزرية	القدس	حركة فتح
.2	الشهيد خليل الوزير –أبو جهاد	العيزرية	القدس	حركة فتح
.3	الشهيد فيصل الحسيني–أبو العبد	العيزرية	القدس	حركة فتح
.4	أبناء البلد	سلفيت	سلفيت	حركة فتح
.5	الشهداء والأسرى	سلفيت	سلفيت	حركة فتح
.6	الوفاء والبناء	الظاهرية	الخليل	حركة فتح
.7	الظاهرية تجمعنا	الظاهرية	الخليل	حركة فتح
.8	الظاهرية بلدنا	الظاهرية	الخليل	حركة فتح
.9	التقدم والعطاء	دورا	الخليل	حركة فتح

.10	البناء والتطوير	دورا	الخليل	حركة فتح
.11	الشهيد ياسر عرفات	يطا	الخليل	حركة فتح
.12	شهداء يطا	يطا	الخليل	حركة فتح
.13	الكفاءات للتغيير والتنمية	أبو العسجا وأبو الغزلان	الخليل	حركة فتح
.14	البناء والتحرير	أبو العسجا وأبو الغزلان	الخليل	حركة فتح
.15	البناء والتحرير	بيت ساحور	بيت لحم	حركة فتح
.16	المستقبل	بيت ساحور	بيت لحم	حركة فتح
.17	أبناء البلد	بيت ساحور	بيت لحم	حركة فتح
.18	بيت جال للجميع	بيت جالا	بيت لحم	حركة فتح
.19	بيت جال الموحدة	بيت جالا	بيت لحم	حركة فتح وآخرين

القوائم التي ترأستها امرأة

ليس جديداً أن تترأس النساء الفلسطينيين قوائم انتخابية لخوض الانتخابات المحلية، بل إن المرأة ترأست هيئات محلية على اختلاف تصنيفاتها ، فقد ترأست كل من الأستاذة جانيت ميخائيل رئاسة بلدية رام الله ،

والأستاذة فاطمة سحويل بلدية عبوين ، فتحية البرغوثي رئاسة بلدية بني زيد الغربية (دير غسانة ، وبيت ريما)، الأستاذة فيرا بابون بلدية بيت لحم ، والأستاذة سمر صلاح الدين رئاسة بلدية حزما ، والمهندسة أريج عاصي رئيسة بلدية بيت لقيا . وغيرهن ، هيئات محلية فلسطينية في العام 2005 ،2012 ،2017.

في المرحلة الأولى للانتخابات المحلية التي جرت في 2021/12/11 ، ترأست (9) نساء قوائم انتخابية في كل من برقين، حوارة، قيرة، بيت لقيا، زواتا، دير السل الفوقا، بيت فجار، دار صلاح، كفر زيباد.

في المرحلة الثانية للانتخابات ، ترشحت (8) نساء على رأس قوائم انتخابية، اللافت أنه للمرة الأولى تترشح امرأة على رأس قائمة انتخابية في مدينة نابلس .وفي كل من رام الله وبيت لحم كان هناك قائمتين على رأسهما نساء . كما كان لافتاً أن غالبية القوائم التي تترأسها امرأة ترشحت بصفة مستقل ، كما أن غالبية النساء اللواتي يترأسن القوائم الانتخابية محسوبات على اليسار .الجدول أدناه يبين أسماء المرشحات وقوائمهن ، ونتيجة الانتخابات. حيث فازت أربع منهن، في الوقت الذي لم يحالف الحظ أربع منهن أيضاً.

جدول رقم (5) يبين القوائم التي ترأستها امرأة

الرقم	اسم المرشحة	اسم القائمة	الهيئة المحلية	المحافظة	الصفة التنظيمية	النتيجة
.1	رنا أحمد يوسف زيد الكيلاني"أم فراس"	العطاء	يعبد	جنين	مستقل	فازت
.2	مها حلمي يوسف حنون	كتلة البناء والتحرير	طولكرم	طولكرم	فتح	فازت
.3	سناء بدر حامد شبيطة(سناء الرزة)	التغيير	نابلس	نابلس	مستقل	لم تفز
.4	لبنى يوسف فرحات قطان	منارة رام الله	رام الله	رام الله	مستقل	فازت
.5	ابتسام مينا نخلة حصري	رام الله المستقبل	رام الله	رام الله	مستقل	لم تفز
.6	رحاب عيسى إبراهيم أبو عاهور	الحرية والبناء	بيت لحم	بيت لحم	مستقل	فازت
.7	ماري الفرد روك روك	بيت لحم تستحق	بيت لحم	بيت لحم	مستقل	لم تفز
.8	سميحه محمود عبد الفتاح طيط	بيت أمر للجميع	بيت أمر	الخليل	جبهة النضال	لم تفز

براءة الذمة

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة الانتخابات المركزية مع وزارة الحكم المحلي ، لتسهيل الحصول على الوثائق المرتبطة بعملية الترشح ومن ضمنها براءة الذمة للمرشحين وإعلان ذلك بشكل رسمي من قبل لجنة الانتخابات المركزية بما يخص إجراءات وزارة الحكم المحلي لحصول أي مرشح على براءة ذمة مالية من الهيئة المحلية التي ينوي الترشح لمجلسها فقط ، ومن جانبها قامت وزارة الحكم المحلي بالتعميم على مديريات الحكم المحلي والمجالس المحلية حول الإجراءات الخاصة بحصول المرشحين والمرشحات على براءة الذمة ، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية على موقعها الالكتروني في 2022/2/8 إجراءات وزارة الحكم المحلي لكيفية حصول كل مرشح على براءة الذمة المالية للهيئة المحلية التي ينوي الترشح لعضوية مجلسها، والتي تتعلق بالمستحقات المالية التي يجب على المرشح تسديدها للهيئة المحلية كديون الكهرباء والأملاك والمياه والنفايات، وفصلت اللجنة ذلك في إعلانها من أجل التوضيح للمرشحين كيفية الحصول على براءة الذمة المالية بشكل سهل بعد استكمال كافة الشروط، إلا أن بعض الهيئات المحلية مارست التعسف في تزويد المرشحين/ات ببراءة الذمة المالية مما عرقل قبول طلب ترشحهم لعضوية هيئاتهم المحلية لخوض العملية الديمقراطية. الأمر الذي يجعله تقييداً وإلغاءً في الحق بالترشح ، والذي تناقض مع القانون الأساسي الفلسطيني .

بعض رؤساء الهيئات المحلية رفض منح براءة الذمة لبعض المرشحين والمرشحات لأسباب غير مقنعة ، واستناداً لمتابعة مركز "شمس" لهذا الموضوع فقد تبين أن رفض بعض أعضاء الهيئة المحلية لمنح بعض المرشحين/ات لبراءة الذمة هو بسبب أن هذه القوائم منافسة لقائمة رئيس الهيئة المحلية أو من أحد أقاربه.

تلقى المركز اتصالاً من الدكتور أحمد النوباني يفيد أن رفض لجنة تسيير الأعمال في قرية مزارع النوباني شمال مدينة رام الله تزويد بعض المرشحين/ات من قائمة مزارع النوباني للجميع براءة الذمة، بحجة عدم امتلاكهم "مخططات مساحة لمنازلهم"، مبررة الأمر بأن بعض المرشحين لم يستوفوا الشروط لإتمام عملية الحصول على براءة الذمة المالية. فيما وضح المرشح للانتخابات المحلية إبراهيم مصفر من مزارع النوباني على وسائل الإعلام المختلفة والمهندس سعد داغر وزملائهم المرشحين، أن التنصل من إعطاء شهادات براءة ذمة لعدد من المواطنين الذين ينوون الترشح للانتخابات البلدية، "لأسباب كيدية". وبحجة عدم استكمال مخططات المساحة، وشروط الترخيص. وبعد عقدهم لاجتماع مع وزارة الحكم المحلي ولجنة الانتخابات، تم إصدار قرار بإحضار إقرار عدلي باستكمال إجراءات الترخيص للمباني لغاية الحصول على براءة الذمة، لكن

المجلس البلدي يتهرب من إصدارها، بسبب تغيب رئيس المجلس الذي يحتاج إصدار ورقة براءة الذمة توقيعه. هذا الموضوع تم متابعته مع لجنة الانتخابات المركزية ، والتي بدورها تابعته مع وزارة الحكم المحلي ، حتى حصول جميع المرشحين/ات على براءة الذمة .

اعتقال مرشحين من قبل الاحتلال

قبل إجراء الانتخابات وبعدها قامت قوات الاحتلال باعتقال عدد من المرشحين للانتخابات المحلية في المرحلة الثانية ، حيث اعتقلت قوات الاحتلال مرشح قائمة الوفاء للخليل المحامي عبد الكريم فراح عقب اقتحام منزله فجر يوم الأربعاء 2022/3/2 ، وفي صباح يوم الاثنين 2022/3/21 اعتقلت قوات الاحتلال رئيس قائمة البيرة تجمعنا (قائمة مهنيين ومستقلين) إسلام الطويل ، خلال اقتحام منزله بمدينة البيرة وسط الضفة الغربية المحتلة. ونقلته إلى جهة مجهولة، وذلك قبيل إجراء الانتخابات المحلية بأسبوع. كما اعتقلت المرشح على قائمة الوفاء للخليل عمرو عبيد على حاجز الكونتينر صباح يوم الثلاثاء 2022/3/29. كما اعتقلت المهندس إسماعيل العواودة وهو مرشح قائمة الوحدة والبناء .

المخالفات وأشكالها:

رصد طاقم مركز "**شمس**" الرقابي في محافظات الضفة مجموعة من المخالفات والانتهاكات والخروقات القانونية في يوم الاقتراع ، ولكنها لا تؤثر على نتائج الاقتراع ، ولا تمس جوهر العملية الانتخابية تتمثلت في:

1. **تضارب المعلومات** : لدى طواقم لجنة الانتخابات العاملة في مراكز الاقتراع فيما يتعلق بالإجراءات والتعليمات المختلفة، إذ رصد طاقم مركز"شمس" المتواجدين في عديد من مركز الاقتراع تضارب في المعلومات الصادرة عن موظفي لجنة الانتخابات حول جواز استعمال الهاتف من قبل الوكلاء والمراقبين داخل القاعة دون إجراء المكالمات أو عدم الجواز، ففي بعض المحطات داخل المركز سمح باستعمال الهاتف، وفي بعضها الآخر رفض إخراجه من الحقيبة.
2. **انتهاك سرية الاقتراع** : في بعض المراكز من قبل المراقبين ووكلاء القوائم والمرشحين ، حيث تدخل بعض الوكلاء والمراقبين ، والمرافقين لذويهم (ليسوا أميين ولا عجزة) بالطلب منهم التصويت ، لقائمة معينة . مما أدى إلى تردد الناخبين في اختيار القوائم ووضعهم في موقف الإحراج وتصريح بعضهم عن تصويته لقائمة معينة علناً .
3. **تواجد عناصر الشرطة داخل مراكز الاقتراع** : وأمام المحطات بأعداد كبيرة داخل مراكز الاقتراع، وأيضاً تواجد عناصر أمن مختلفة غير الشرطة داخل مراكز الاقتراع وفي محيطها.
4. **زيارة المسؤولين لمراكز الاقتراع** : مثل قيام وزيرة الصحة بزيارة مركز الاقتراع في هيئة بني زيد الغربية (بيت ريما – دير غسانة) دون وجود بطاقة ضيف من قبل لجنة الانتخابات (علماً بإعطاء تعليمات لها من قبل طاقم اللجنة بعدم الدخول إلا أنها دخلت عنوة عن ذلك وقام أحد المرافقين بأخذ صورة لها داخل المحطة بتنسيق مسبق متجاهلاً كامل التعليمات التي تقضي بمنع ذلك، كما قام بعض الوكلاء بتوجيه الاعتراض لطاقم اللجنة بحجة أنها وزيرة ولا تحتاج لتطبيق القانون).
5. **تجمهر لأعداد كبيرة من المواطنين/ات** : داخل وخارج مراكز الاقتراع و داخل المحطات، ففي بعض المركز وصل عدد الأشخاص داخل المراكز بالمئات ، وكان ذلك واضحاً في عدد من الهيئات مثل سعير ، حلحول، بيت جالا ، بيت ريما ،... الخ .
6. **استخدام الهواتف النقالة وإجراء المكالمات** : من قبل وكلاء القوائم والمرشحين داخل محطات المحطات الاقتراع وعدم التزام بعضهم بتعليمات طاقم الانتخابات، ومثال ذلك ما حدث في مركز اقتراع بيت ريما، حيث حدثت مشاجرة بين وكيل قائمة وموظفة لجنة، إذ قام الوكيل بإجراء مكالمة هاتفية داخل المحطة وعند تدخل الموظفة لتوجيه التعليمات بمنع المكالمات داخل المحطة عبر الوكيل قائلاً" تضليش تعيدي بالحكي خلص فهمنا !" ولم يكتفي بذلك بل اشتكى عليها لمديرة المدرسة، والتي بدورها توجهت للمحطة رقم (5) والتي تواجد فيها الوكيل وأوضحت أن استخدام الهاتف دون إجراء مكالمة أو التصوير مسموح.

7. **الاقتراع عن الأميين :** قيام بعض مرافقي الأميين بالاقتراع عنهم في بعض مراكز الاقتراع، إذ حدث ذلك في عديد من مراكز الاقتراع ، كما كان هناك إدعاء من عدد من الناخبين أنهم أميين على الرغم أنهم ليسوا أميين ، وذلك حسب معرفة المراقبين المحليين ، وبعض وكلاء القوائم. كما قام عدد من المرافقين بالاقتراع دون سؤال الشخص الأمي عن القائمة التي يرغب بالتصويت لها.
8. **تصوير ورقة الاقتراع :** والأشخاص داخل المحطات الانتخابية، إذ لوحظ في بعض الهيئات قيام بعض المقترعين بتصوير القائمة التي صوت لها في كبينة الاقتراع وعند ملاحظة ذلك من موظفي اللجنة قاموا بمسح الصورة، وبعضها لم يستطيعوا حذف الصورة، كما قام عدد من المقترعين بمحاولة أخذ صور لهم داخل المحطات وأثناء اقتراعهم لنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي.
9. **استمرار الدعاية الانتخابية:** استمر بعض مرشحي القوائم والوكلاء بممارسة الدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع، وكانوا يطلبوا من الناخبين/ات التصويت لقوائمهم الانتخابية . كما كانت السيارات تجوب الشوارع في مختلف الهيئات المحلية ، وهي تحمل الرايات الحزبية ، ورايات القوائم المترشحة ، كما كانت صور القائمة أو أحد مرشحيها ملصقاً على السيارات .
10. **استخدام الأطفال :** قيام بعض القوائم الانتخابية بتزويد عدداً من الأطفال بمواد دعائية (برشور، وأوراق) لتوزيعها على الأشخاص الذين يدخلون مراكز الاقتراع ، حيث يعتبر ذلك مخالفة لقانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية وقانون الطفل الفلسطيني واتفاقية حقوق الطفل الموقعة عليها فلسطين.

الاعتداء على الممتلكات وإطلاق النار بعد إعلان نتائج الانتخابات

عقب إعلان النتائج الأولية لانتخابات الهيئات المحلية، خرجت مجموعات مسلحة ترتدي الزي المدني وأطلقت النار بشكل كثيف في الشوارع العامة ومحيط مراكز الاقتراع في عدد من الهيئات المحلية ، مما أرهب الناس والأطفال، دون تدخل الأجهزة الأمنية لمنع ذلك . وفي محافظة طولكرم، قام عدد من المسلحين بإطلاق النار بغزارة على ممتلكات أحد الفائزين من قائمة "كرميون" الفائزة في انتخابات الهيئة المحلية لمدينة طولكرم ، مما أدى إلى إتلاف وتخريب السيارة الخاصة بالمرشح ، وواجهة شركته الخاصة .وفي محافظة أريحا: على خلفية الانتخابات البلدية، قام مجموعة من الأفراد بارتكاب جريمة اختطاف طفل بينما كان في أحد المحال التجارية القريبة من منزله وتعريته وتصويره ونشر فيديوهات مُسيئة له عبر مواقع التواصل، وأعقب ذلك اعتداء على جده داخل المنزل، كما شهدت المحافظة حرق وتكسير المركبات والممتلكات الخاصة والعامة.وفي مدينة رام الله ، قام عدد من المسلحين الذين يرتدوا الزي المدني بإطلاق النار بكثافة على اليافطات،الخاصة بقائمة،"منارة رام الله".

التوصيات :

1. **إجراء تعديلات على قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005، وعلى النظام الانتخابي** ، على أن يشارك في الحوار مختلف أطراف العلاقة ، وفي مقدمتهم وزارة الحكم المحلي ،

لجنة الانتخابات المركزية، مؤسسات المجتمع المدني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، الفصائل الفلسطينية ، برامج الماجستير ذات الصلة بالحكم المحلي .... الخ.

- تعديل النظام الانتخابي ، من خلال فتح حوار بين أطراف العلاقة .
- حظر وجود أقارب من الدرجة الأولى والثانية في نفس القائمة.
- عدم خضوع الحساب البنكي للسرية المصرفية للمرشح أو القائمة.
- التزام المرشح/ة أو القائمة بتقديم كشف بأسماء المودعين والمتبرعين .
- وضع حد أقصى للتبرع من أفراد العائلة الواحدة لذات المرشح أو القائمة.
- وضع آلية لكيفية التصرف في المبلغ المتبقي من الحملة الانتخابية.
- تحديد سقف (مصاريف) للدعاية الانتخابية ، لتعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية .

2. **إجراء دراسة** ، بما فيها استطلاعات الرأي في مختلف الهيئات المحلية ذات النسب المتدنية في عملية المشاركة في الاقتراع ، وذلك لمعرفة الأسباب التي تقف وراء عزوف الناخبين المسجلين في التوجه لصناديق الاقتراع .
3. **إنشاء دائرة :** في لجنة الانتخابات المركزية لمتابعة تنظيم التمويل السياسي .
4. **الاتفاق بين لجنة الانتخابات المركزية،ومؤسسات المجتمع المدني:** المتخصصة في قضايا الانتخابات ، في العمل بشكل دائم ومستمر لرفع وعي المواطنين والمواطنات في قضايا المشاركة في الشأن العام ، وفي الانتخابات بمستوياتها المختلفة بضرورة تعزيز مشاركتهم .
5. **إجراء دراسة:**حول الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عزوف الشباب والشابات ، للمشاركة في الانتخابات المحلية بشقيها الترشح والانتخاب.
6. **بيئة مراكز الاقتراع:**بما يضمن راحة وسلامة العاملين فيها، كان من المفروض أن يتم تزويد المراكز بصوبات التدفئة نظراً لبرودة الطقس داخل المحطات، بالإضافة لتزويدهم بوجبات طعام وشراب.
7. **زيادة فترة التدريب طواقم لجنة الانتخابات :** تدريب موظفي لجنة الانتخابات المركزية لمدة أطول قبيل بدء الانتخابات لوجود تعارض في المعلومات .
8. **وضع آلية للحد من التزكية:**(التوافق) للهيئات المحلية التي تترشح بها قائمة واحدة ، بالاشتراط أن تحصل تلك القائمة على نسبة معينة من الأصوات ، أو من خلال الاستفتاء.
9. **بحث الآثار السلبية للتزكية :** وأيضاً بحث الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية لموضوع التزكية (التوافق) ومدى ديمقراطيتها، وأسباب العزوف عن المشاركة .

10. **عدم تدخل الأمن بالانتخابات** : التزام المؤسسة الأمنية بالدستور والقانون ، وعدم التدخل في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .

الملاحق

كتلة البناء والتحرير
تحدي معهود تطوير
الرقم 5 الانتخابي

رام الله بلدنا

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

مركـز اقتـراع

إنتخبوا كتلة أريحا الموحدة
بناء - تنمية - تطوير
4
الرقم الإنتخابي
بلدنا بنحبها وبدنا نعمرها

انتخبوا
1
قائمة بيت جالا المستقلة

انتخبوا قائمة العيزرية للتغيير
4
لأن العيزرية تستحق الأفضل

بنحمل الأمانة..
لنرجع المكانة
الدكتور المهندس
سامي أحمد دجّاوي
المهندس
إياد عبد الحفيظ خلف
المهندسة
نرمين راغب البرق
المحامي
حسام نعيم شخشير
الدكتور
سليمان حافظ العمد
رئيس الأسبق
سعد فهد جودة
الإعلامي
بكر محمد عبد الحق
المحامية
زهرة بدوي واوي
المعلم
شكري حسن هواش
الأستاذ
نادر سعيد شاهين
المهندسة
رنين عبد الرحيم بزة
الأستاذ
ماهر يوسف عرفات
المحامي
نايف عبد الرحيم عاشور

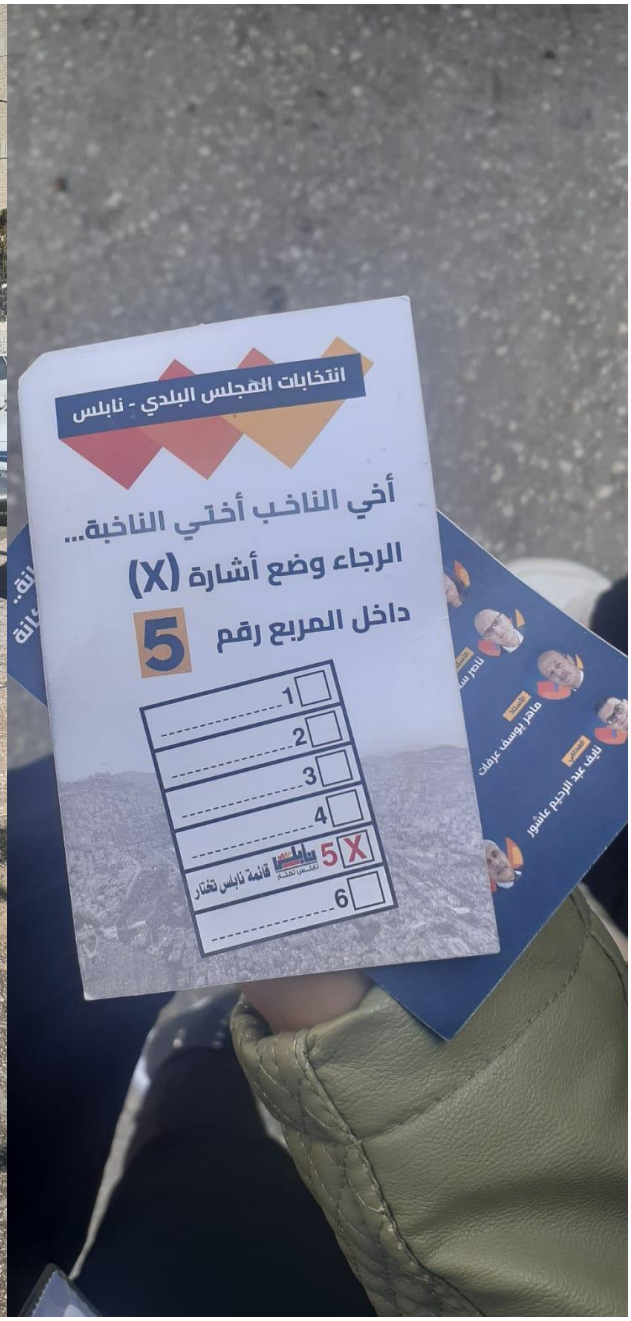
انتخابات المجلس البلدي - نابلس
أخي الناخب أختي الناخبة...
الرجاء وضع أشارة (X)
داخل المربع رقم 5
1
2
3
4
5 X قائمة نابلس تقتدر
6

قائمة
التطوير والتنمية
5
السيدة
حناء زين
المهندسة
منار مخامرة
المحامية
آلاء العمور
كن شريكًا في صناعة المستقبل
انتخب قائمة التطوير والتنمية القائمة رقم 5
انتخابات
بلدية
يطا 2022

إنتخبوا
قائمة العهد الجديد
قائمة انتخابية رقم
4
قائمة العهد الجديد
علي محمد احمد خطيب
(الحاج علي)
مشهور محمد عبدالله شماسنة
(الشيخ مشهور)
محمد علي محمود حوشية
(ابو علي)
نعمة عبدالله احمد شباب
نادر حسن محمود شماسنة
(نادر عوض)
لينا رياض محمد فقيه
معتز بالله وليد محمد فقيه
محمود عبد صالح طه
فادي جمال احمد شماسنة
(ابو النور)
قطنة وأهلها .. في القلب والروح

تابعنا على
انتخبوا قائمة
(يعبد للجميع)
رقم
1
يداً بيد ..
يعبد مستقبل ومجد
السيد حسام عمر عطاطري
رجل الأعمال أمجد عطاطرة
(أبو وديع)
السيد بحران بحارنة
(أبو توميق)
السيدة بهجة أحمد عطاطرة
السيدة ناهد أحمد عطاطرة
السيد براء وليد عطاطرة
السيد عصام عمر عطاطري
السيدة أمنة أحمد عطاطري
السيد فهد صالح عطاطري